

ب- اختبار الفرضية الثانية :

تم صياغة 6 أسئلة باستمارة الاستبيان لاختبار صحة هذه الفرضية وهي السؤال رقم

(10) ، (11) ، (12) ، (13) ، (14) ، (15) والتي تنص علي الآتي :

(يؤدي تطبيق معيار العرض والإفصاح إلى سهولة المقارنة بين المصارف المختلفة وتحديد

قياس أدائها) .

وبتحليل جداول إجابات المبحوثين علي أسئلة الفرضية الثانية يلاحظ أن نسبة إثبات

صحة الفرضية كانت علي النحو التالي : 84% ، 50% ، 96% ، 29% ، 63% ،

88% علي التوالي وبمتوسط 68% .

ويرى الباحث أن الإجابات السابقة أثبتت صحة الفرضية الثانية مع إيضاحات الرسوم

البيانية بالملاحق .

ج- اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة السلبية علي الآتي (لا يتيح معيار العرض والإفصاح معلومات كافية وبينة لمستخدمي التقارير المالية) .

ولاختبار هذه الفرضية تم توجيهه (4) أسئلة باستمارة الاستبيان هي (16 ، 17 ، 18 ، 19) فكانت إجابات المبحوثين النافية لهذه الفرضية السالبة علي النحو التالي : 75% ، 79% ، 42% (متوسط الإفصاح عن البنود الأساسية بالتقارير المالية الختامية) ، 100% .
وهذه الإجابات تؤكد إتاحة معيار العرض والإفصاح لمعلومات كافية وبينة لمستخدمي التقارير المالية مما ينفي هذه الفرضية السالبة .

و الرسوم البيانية الخاصة بالاختبار بالملاحق .

د- اختبار الفرضية الرابعة :

لاختبار صحة الفرضية الرابعة تم صياغة (4) أسئلة باستمارة الاستبيان تشمل السؤال (20 ، 21 ، 22 ، 23) .

وتختبر هذه الفرضية علاقة تطبيق معيار العرض والإفصاح بزيادة كفاءة الأداء بالمصارف .
وطبقاً لإجابات المبحوثين الواردة علي أسئلة الاستبيان بلغت نسبة متوسط إثبات صحة
الفرض حسب الإجابات المؤيدة 63% للإجابات المؤيدة والتي بلغت علي النحو التالي
(88% ، 92% ، 8%) مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة .
والرسوم البيانية الخاصة بهذه الفرضية بالملاحق .